الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/2011
وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل
الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

حصيلة المعتقلين في سوريا لعام 2015، تسجيل ما لايقل عن 11953 معتقلاً بينهم 1418 شخصاً في كانون الأول

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.
ثانياً: تفاصيل التقرير.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات الإدارة الذاتية الكردية.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
- حالات إطلاق سراح من مراكز الاحتجاز المختلفة.
- نقاط مداهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
- حالات خطف قامت بها جهات لم نتمكن من تحديدها.

ثالثاً: حصيلة اعقتالات شهر كانون الأول وأبرز حالات الاعتقال التعسفي فيه.
رابعاً: التوصيات

أولاً: المقدمة:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، بدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر كانون الأول تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلم به ومنهجي في 99.9% من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها تأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان اعتقال القوات الحكومية ما لايقل عن 117 ألف شخص، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011(99% لدى القوات الحكومية)، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجريمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها الممنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق الغير مستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميزت الاعتقالات التعسفية في شهر كانون الأول بقيام القوات الحكومية بحملات دهم واعتقال موسعة بهدف التجنيد القسري، ضمن مراكز المدن ومن نقاط التفتيش التابعة لها على الطرقات، شملت هذه الحملات طلاب التعليم العالي والمدارس الثانوية والموظفين الحكوميين، رغم حيازتهم على وثيقة تأجيل صادرة من شعب التجنيد التي يتبعون لها.

كما استمرت القوات الحكومية بملاحقة النشطاء السلميين في المدن الخاضعة لسيطرتها، شهدت مدينتي حلب وحماة قيام القوات الحكومية بحملات دهم وتفتيش مركزة، استهدفت من خلالها نشطاء سلميين وإعلاميين، وأدت إلى اعتقال العديد منهم رغم نشاطهم السري.

ارتفعت أيضاً معدلات الاعتقال التعسفي التي قام بها تنظيم داعش في المناطق التي يسيطر عليها خلال كانون الأول، شملت هذه الحملات عدداً كبيراً من عناصر فصائل المعارضة المسلحة أو الأشخاص الذين تربطهم بهم صلات قربى، وشملت أيضاً المدنيين الذين يحاولون الخروج من المناطق التي يسيطر عليها التنظيم وحتى عوائل النازحين الفارين من مناطق ريف حمص.

قوات الإدارة الذاتية الكردية من جهتها، قامت بحملات اعتقال تعسفي موسعة شملت المثقفين والسياسيين والنشطاء المناوئين لها في محافظة الحسكة، كما استمرت بسياسة الاعتقال الممنهج بحق المدنيين العرب في مدينة تل أبيض وريفها بمحافظة الرقة، واعتقلت قوات الإدارة الذاتية الكردية عناصر من فصائل المعارضة المسلحة في عفرين بريف حلب.

كما تميّز شهر كانون الأول بقيام فصائل المعارضة المسلحة بعمليات اعتقال شملت النشطاء الإعلاميين في مناطق محافظة ريف دمشق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة المسلحة.

في عام 2015 سجلنا ما لايقل عن 11953 حالة اعتقال، توزعت بحسب الجهات الرئيسة في سوريا على النحو التالي:

أولاً: القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):
سجلنا ما لايقل عن 6909 حالة اعتقال تعسفي قامت بها القوات الحكومية، بينهم قرابة 643 سيدة، وما لايقل عن 452 طفلاً.
تحول ما لايقل عن 3957 إلى مفقودين قسرياً في عام 2015 ليضافوا إلى المختفين قسرياً في الأربع سنوات السابقة، بينهم 417 سيدة، و196 طفلاً، حيث يتحول الشخص إلى مختفٍ قسرياً بحسب منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان بعد انقضاء مدة شهرعلى احتجازه، دون أن نعلم نحن أو أهله مصيره.

ثانياً: قوات الإدارة الذاتية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش).
سجلنا ما لايقل عن 846 شخصاً، بينهم 42 طفلاً، و45 سيدة، أفرجت قوات الإدارة الذاتية الكردية عن 359 شخصاً منهم.
فيما بلغ عدد المختفين قسراً في مراكز الاحتجاز التابعة لقوات الإدارة الذاتية الكردية خلال عام 2015 قرابة 317 شخصاً، بينهم 13 سيدة، و15 طفلاً.

ثالثاً: التنظيمات الإسلامية المتشددة:
سجلنا قيام التنظيمات الإسلامية المتشددة باعتقال ما لايقل عن 2842 شخصاً، بينهم 235 سيدة و283 طفلاً. فيما بلغ عدد المختفين قسراً لدى التنظيمات الإسلامية المتشددة ما لايقل عن 1035 شخصاً، بينهم 14 سيدة، و97 طفلاً.

- **تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية):**
سجلنا قيام تنظيم داعش باعتقال ما لايقل عن 1956 شخصاً، بينهم 218 سيدة، و245 طفلاً.
فيما بلغ عدد المختفين قسراً في مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم داعش قرابة 835 شخصاً، بينهم 85 طفلاً، و14 سيدة.

- **تنظيم جبهة النصرة:**
سجلنا قيام تنظيم جبهة النصرة باعتقال ما لايقل عن 886 شخصاً، بينهم 17 سيدة و38 طفلاً. فيما بلغ عدد المختفين قسراً في مراكز الاحتجاز التابعة لتنظيم جبهة النصرة ما لايقل عن 218 شخصاً، بينهم 12 طفلاً.

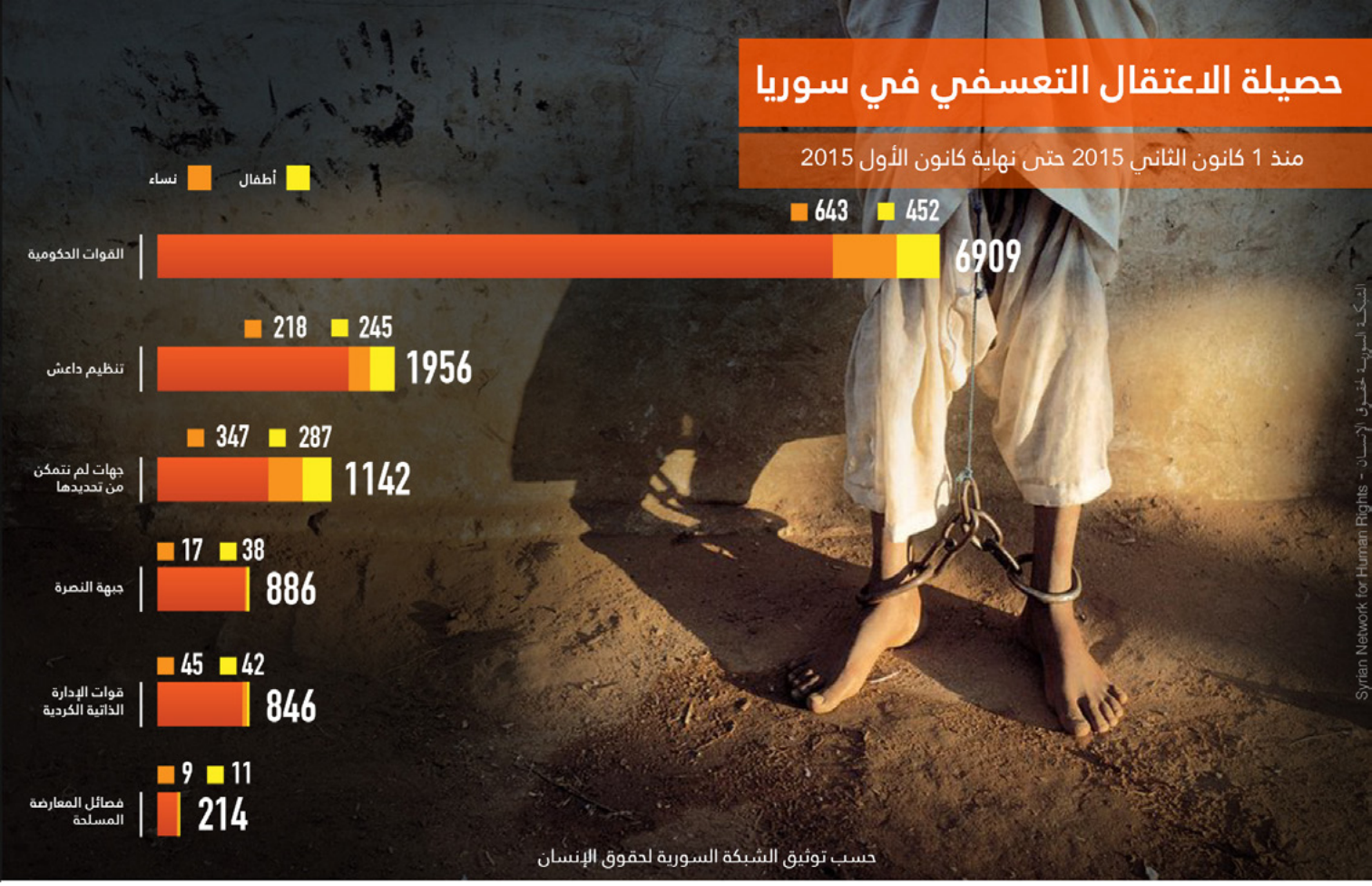
حصيلة الاعتقال التعسفي في سوريا
منذ 1 كانون الثاني 2015 حتى نهاية كانون الأول 2015
نساء
أطفال
القوات الحكومية
643
452
6909
تنظيم داعش
218
245
1956
جهات لم نتمكن من تحديدها
347
287
1142
جبهة النصرة
17
38
886
قوات الإدارة الذاتية الكردية
45
42
846
فصائل المعارضة المسلحة
9
11
214
حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان
Syrian Network for Human Rights - الشبكة السورية لحقوق الإنسان

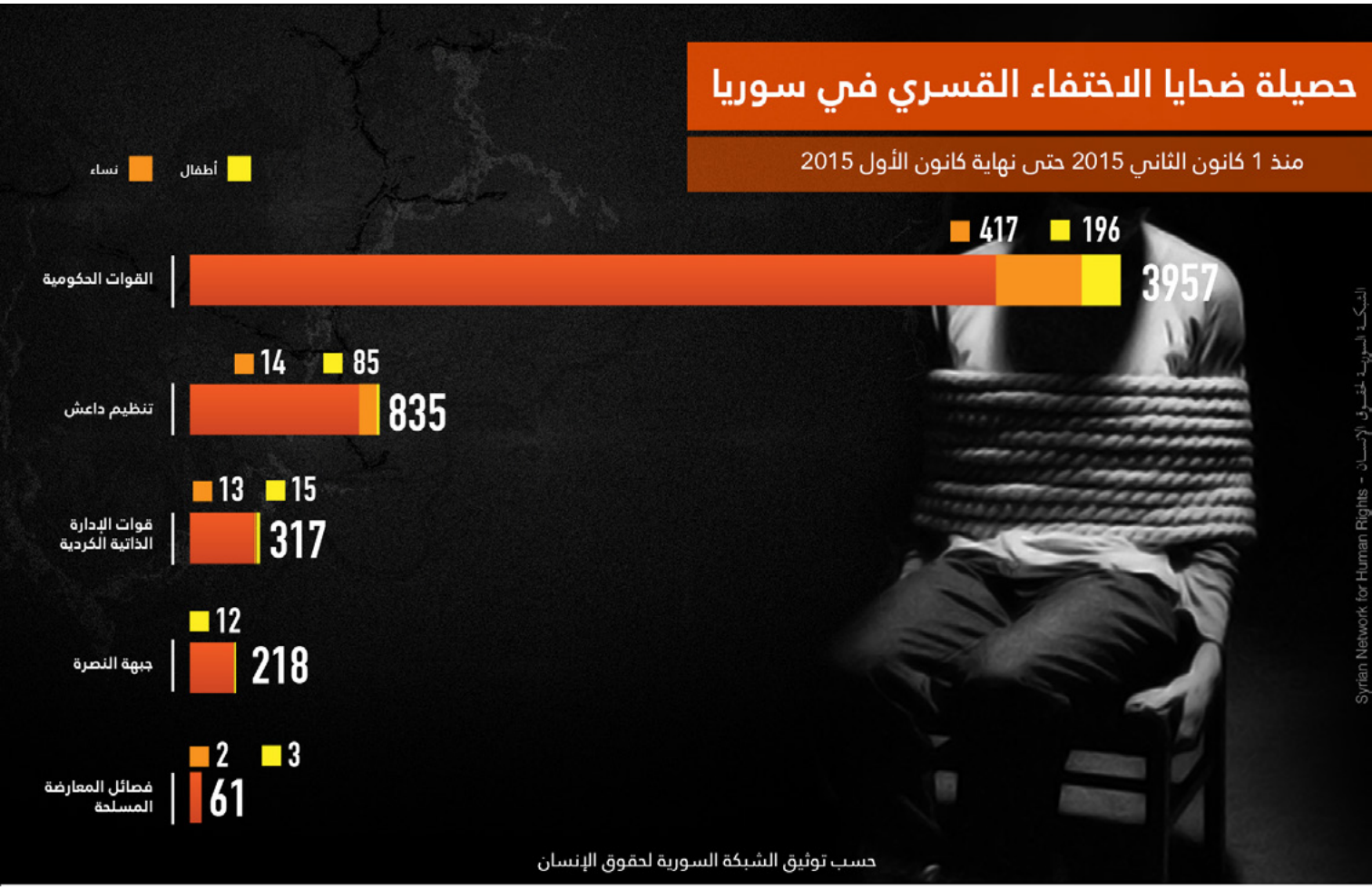
حصيلة ضحايا الاختفاء القسري في سوريا
منذ 1 كانون الثاني 2015 حتى نهاية كانون الأول 2015
نساء
أطفال
القوات الحكومية
417
196
3957
تنظيم داعش
14
85
835
قوات الإدارة الذاتية الكردية
13
15
317
جبهة النصرة
12
218
فصائل المعارضة المسلحة
2
3
61
حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان
Syrian Network for Human Rights - الشبكة السورية لحقوق الإنسان

رابعاً: فصائل المعارضة المسلحة:

سجلنا قيام فصائل المعارضة المسلحة باعتقال ما لايقل عن 214 شخصاً، بينهم 9 سيدات، و11 طفلاً. فيما بلغ عدد المختفين قسراً في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل المعارضة ما لايقل عن 61 شخصاً، بينهم ثلاثة أطفال وسيدتان.

خامساً: جهات لم نتمكن من تحديدها:

سجلنا ما لايقل عن 1142 حالة اعتقال تعسفي، بينهم 347 سيدة، و287 طفلاً. وذلك من قبل جهات لم نتمكن من تحديدها.

تسجيل ما لايقل عن1418 حالة اعتقال تعسفي في كانون الأول 2015

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في كانون الأول توزعت على النحو التالي:

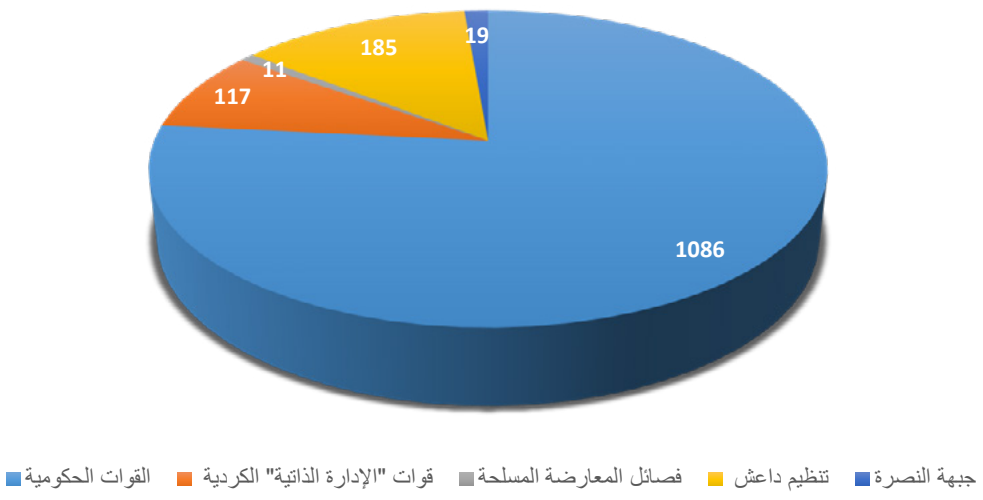

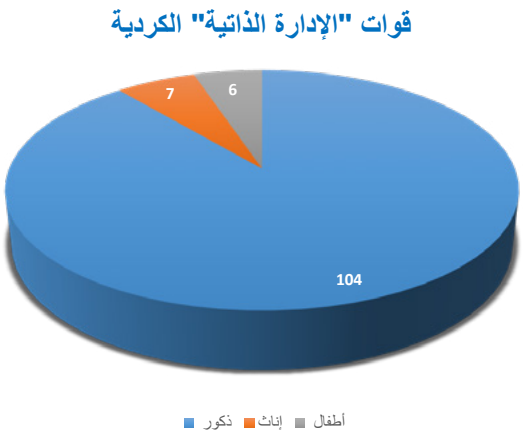

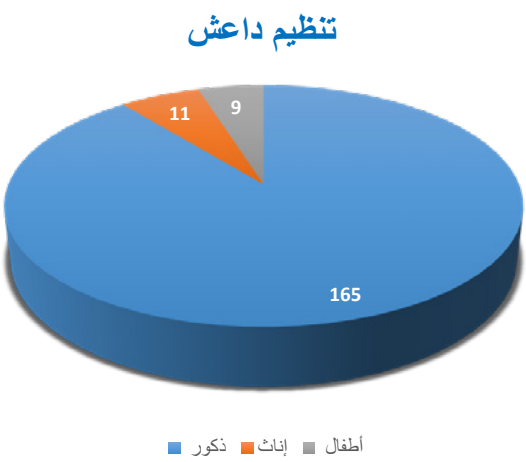

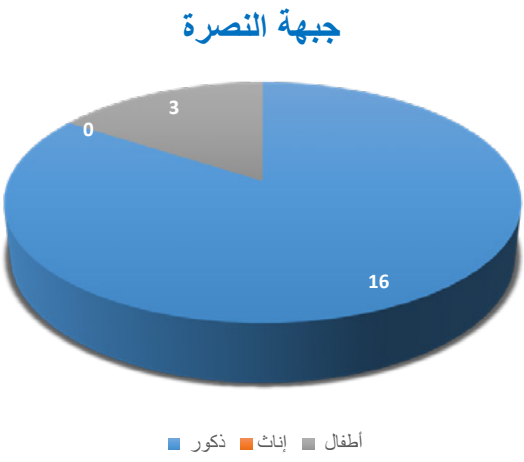

أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

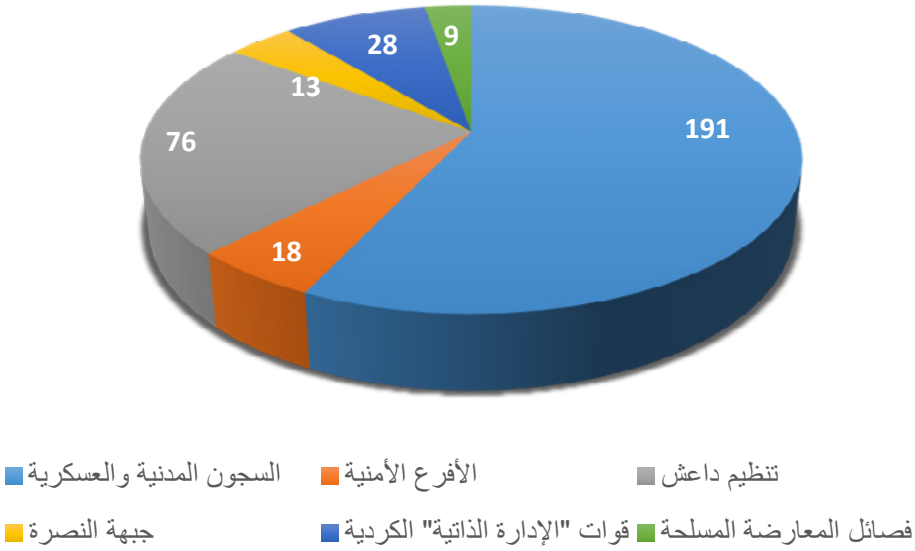

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

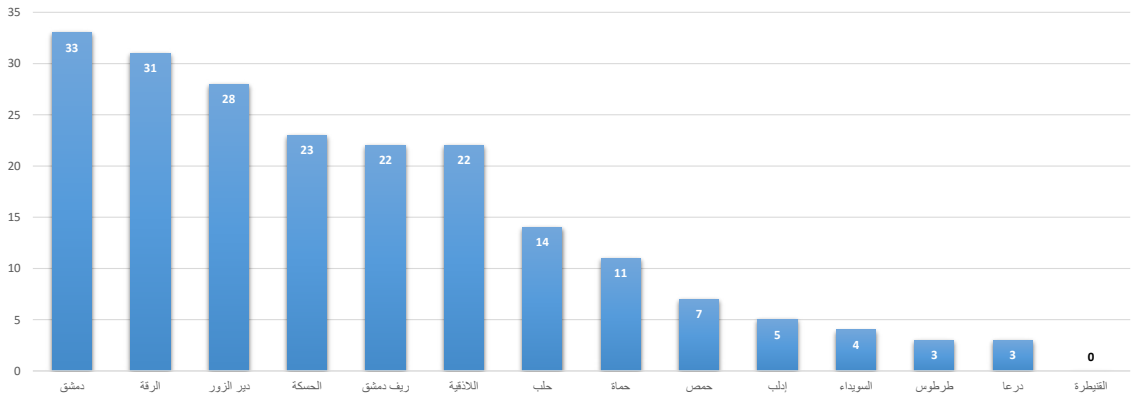

الجهات المسؤولة عن المداهمات:

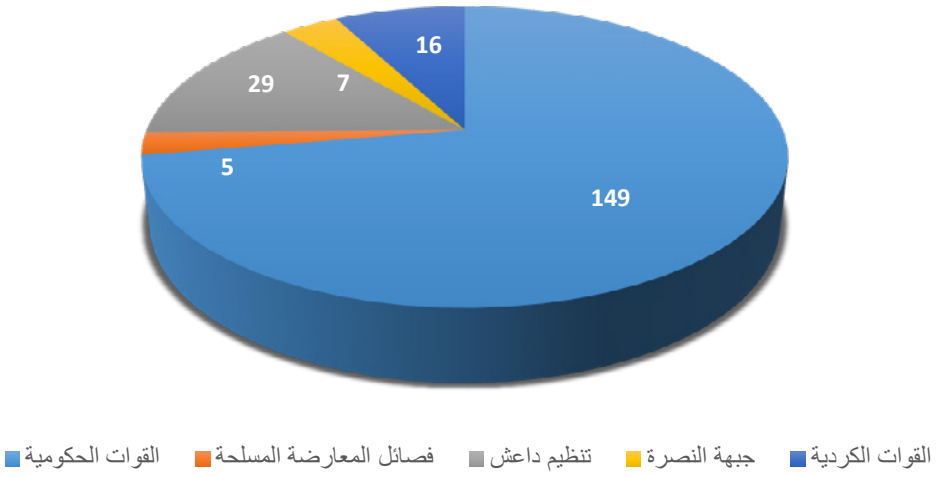

حالات خطف قامت بها جهات لم نتمكن من تحديدها:

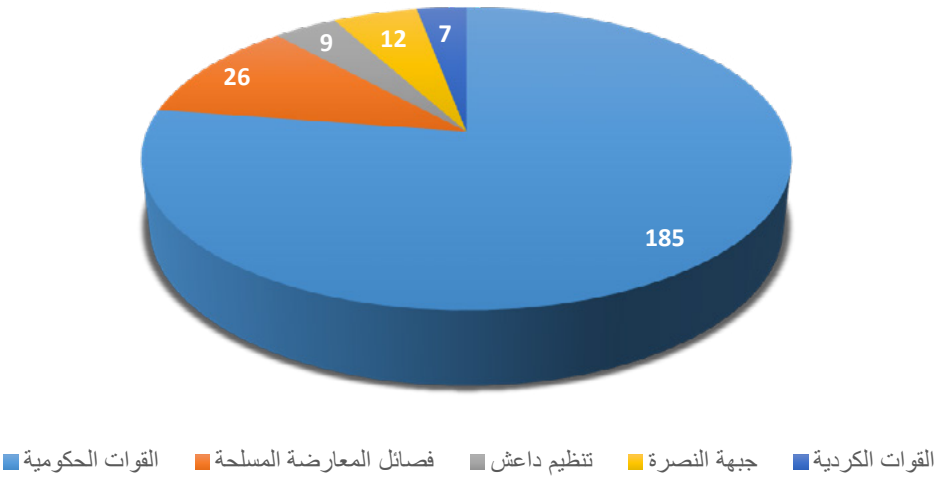

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في كانون الأول:

القوات الحكومية:

المدرِّسة عبير الكويفي، من مدينة الزبداني بريف دمشق، تبلغ من العمر39 عاماً، مدرسة في مدينة الزبداني بمحافظة ريف دمشق، بتاريخ 19 كانون الأول/2015 اعتقلتها القوات الحكومية لدى مرورها من نقطة تفتيش تابعة لها عند منطقة الحدود اللبنانية السورية، مايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

(لم نستطع ذكر الاسم لأسباب أمنية)، من مدينة حماة، يبلغ من العمر 19 عاماً، ناشط إعلامي ومراسل لراديو شباب، بتاريخ 12/ كانون الأول/ 2015 اعتقلته القوات الحكومية بعد مداهمة منزله في حي البعث بمدينة حماة، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

(لم نستطع ذكر الاسم لأسباب أمنية)، من مدينة حماة، يبلغ من العمر 18 عام، ناشط إعلامي، بتاريخ 6/كانون الأول/ 2015 اعتقلته القوات الحكومية بعد مداهمة منزله في حي الأندلس بمدينة حماة، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

تنظيمات إسلامية متشددة:

ياسمين سامي بكري، من حي بستان القصر بمدينة حلب، أنثى، تبلغ من العمر 38 عاماً، بتاريخ 15/كانون الأول/ 2015 اعتقلتها عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة النصرة من مكان إقامتها في حي بستان القصر، مايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

قوات الإدارة الذاتية الكردية:

عامر مراد، من مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة، يبلغ من العمر 41 عاماً، صحفي ومدير إذاعة هيفي إف إم، بتاريخ 22/ كانون الأول/ 2015 اعتقلته قوات الإدارة الذاتية الكردية من مكان إقامته في مدينة القامشلي، واقتادته إلى سجن عسكري تابع لها، مايزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

حياة وزيرو، أنثى، من مدينة عفرين بريف حلب، ناشطة في المجال الإغاثي ومسؤول مكتب المحاسبة في جمعية بهار الإغاثية، بتاريخ 10/كانون الأول/ 2015 اعتقلتها قوات الإدارة الذاتية الكردية مع طفلها هشام محمد البالغ من العمر 5 سنوات بعد مداهمة مكان إقامتهم في مدينة عفرين واقتيادهم إلى جهة مجهولة.
صورة الطفل هشام محمد

فصائل المعارضة المسلحة:

الناشط الإعلامي معاذ أبو عمر، من مدينة كفر بطنا بمحافظة ريف دمشق، ناشط إعلامي ومراسل وكالة خطوة الإخبارية، بتاريخ 6/كانون الأول/ 2015 اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لفصيل فيلق الرحمن وهو أحد فصائل المعارضة السورية المسلحة بعد مداهمة منزله في مدينة كفر بطنا، أفرج عنه لاحقاً.

جهات لم نتمكن من تحديدها:

بانة عبد الله زرزير، من مدينة حمص، بتاريخ 5/كانون الأول/ 2015، تعرضت للاختطاف والاختفاء القسري من قبل مسلحين مجهولين في مدينة حمص، مايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان